

بايدن «الطيب» وترامب «الشرير»

بهاء العوام
صحافي سوري

عندما تموت البقرة تكثر السكاكين. ربما يصلح هذا المثل اليوم لوصف ما يعيشه الناخبون على الرئيس دونالد ترامب وسنواته الأربع في الحكم. فتجد بين المرشحين على تويتر أو الناشرين على فيسبوك من يحلل خسارته في الانتخابات الرئاسية بكثير من الشماتة، أو يتهم على صورة أو تعليق لترامب وهو يرفض النتائج. لا يشمل «الانتقام» الشعبي من ترامب ما يمارسه «صحافيون» و«إعلاميون» و«ساسة» في وصف ترامب بـ«الغبي» أو «الحمار» أو غيره. فعندما تقرأ وتسمع مثل هذه اللغة البائسة ممن يفترض أن يكونوا «قادة الرأي» في بلادنا، تأسف على حال الأجيال القادمة، وتدرج مدى الانحطاط الفكري الذي نعيشه اليوم في مجتمعاتنا.

في سياق «الانتقام» من الرئيس الأميركي السابق إن جاز لنا القول، يستوقفك موقف بعض دول المنطقة والعالم من خسارته. فتجد هزيبا وبائسا ومتناقضا أحيانا، وتجد متسرا وخائفا أحيانا أخرى. فقط الصين وروسيا من وضع الأمر في نصابه الطبيعي وقالت إن تهنئة جون بايدن لن تكون إلا بعد إعلان النتائج رسميا.

ربما يحق للدول بعض «الانتقام» من ترامب إن كان قد أضر بمصلحتها أو بشعبها. إما سياسيا بتهنئة سلفه، أو إعلاميا عبر إعلان فوز خصمه قبل إقرار نتائج الانتخابات رسميا، مرفقا بتحميل محزين قليلا للخسارة تحت عنوان النقد البناء لحقبة رئاسية حملت كثيرا من التغييرات على دول المنطقة العربية والعالم عموما.

في الحقيقة يصعب الجزم بضرر مباشر لترامب طال دولة في الشرق الأوسط إلا فلسطين. فهو من اعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية إليها، كما رسم خارطة سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تتعارض مع التشريعات الأممية التي أقرت الدولتين على أساس حدود الرابع من يونيو عام 1967.

هناك دول في المنطقة مثل إيران تدعي الضرر من الرئيس «الشرير»، ولكن عندما تبحث في توصيف هذه الدول لمظلوميتها تجد أنها تحمل جانباً من المنفعة لأمن الشرق الأوسط. فلولا حصار ترامب للفلسطينيين لعانوا خراباً في دول الجوار العربي أكثر بكثير مما فعلوه زمن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما.

ما يصعب تفسيره هو «انتقام» البعض من السلف عبر التبشير بالخلف وكأنه نبي. فبعض الدول تصفق للديمقراطي جو بايدن فقط لأنها تكره ترامب. هي تعرف جيدا أن الرئيس «المنتخب» جو بايدن لا يقل سوءا عن سلفه لها ولغيرها، ورغم ذلك ترحب به وتهلّل لوصوله إلى البيت الأبيض وكأنه «المهدي المنتظر».

في مثل هذا الانتقام يخطر لك فرح دول عربية مثل قطر بفوز بايدن وهي تعرف أنه قد يعيد إطلاق يد إيران في المنطقة تماما كما فعل سلفه الديمقراطي باراك أوباما. لا ضير في ذلك أبدا بالنسبة لهذه الدولة، رغم أنها على الأقل تدعي دعم الثورة السورية التي قمعتها طهران ومليشياتها.

فقتلت وشردت الملايين من السوريين. قد تجد تفسير ذلك في سبب آخر للتبشير ببائدين، وهو يتلخص في نيته إلحاق الضرر بدول معينة في المنطقة. فهناك أنظمة عربية لا تريد من الرئيس الأميركي الجديد إلا الانتقام من جار أو شقيق. لا يهمها كيف.

ولا حجم الضرر الذي قد يحدثه في المنطقة عموما، حتى أنها مستعدة لدفع الأموال من أجل تنفيذ هذا الانتقام. جماعة الإخوان تحلم هي الأخرى

بالرئيس بايدن للانتقام من الدول العربية التي حظرت الإسلام السياسي وصنفتها على قوائم الإرهاب. فالرئيس الجديد هو من أتباع أوباما الذي أطلق نظرية دعم الجماعة وشيبتها لتحكم المنطقة وتنتشر ثقافتها. ثم أتى بجيوش لمحاربة تنظيمات مثل داعش، ولدت من رحم هذه الثقافة.

المشكلة أن فرحة الإخوان بالرئيس الأميركي الجديد لن تكتمل لأنه لن يكون على وفاق مع «مرشد» رجب طيب أردوغان. فالساكن الجديد للبيت الأبيض يتوعد الرئيس التركي منذ زمن، أولا بسبب علاقاته المتينة مع الروس، وثانيا بسبب غطرسته وتمرده على شركاء الولايات المتحدة في القارة الأوروبية وحلف الناتو.

حتى الأوروبيين مارسوا «انتقاما» محدودا من ترامب عبر تهنئة الرئيس الجديد قبل إعلان نتائج الانتخابات الأميركية رسميا. ولكن يمكن القول إن انتقامهم كان أقل قبحا لأنه يستند إلى أسباب واضحة في تفضيل الخلف على السلف. وفي مقدمتها عدم اهتمام بايدن بحجم مساهمة الأوروبيين في ميزانية حلف شمال الأطلسي.

وزير خارجية ألمانيا، هايكو ماس، دعا صراحة إلى شراكة جديدة عابرة للمحيط الأطلسي لتقلعها وترعاها للولايات المتحدة. وأول شروط الشراكة التي يتطلع لها الأوروبيون، أو الاتحاد الأوروبي بتعبير أدق، هو أن يتغير دونالد ترامب ويحل مكانه رئيس لا يرفع شعار «أمريكا أولا»، ولا يهتم لسبل ملء الخزانة الأميركية.

الحكومة البريطانية ورغم الصداقة الحميمة بين بوريس جونسون وترامب، هنأت الرئيس الجديد جو بايدن أيضا. ربما هو الانتقام من ماطلة ترامب في توقيع اتفاق التجارة الحرة مع المملكة المتحدة، أو هو إدراك مسبق للندن بأن مواجهة الأثرية الديمقراطية في مجلس النواب الأميركي قد تبديد فرص إبرام الاتفاق مستقبلا.

قد يتعثر إبرام اتفاق التجارة الحرة بين لندن وواشنطن إن وصل بايدن إلى البيت الأبيض، ولكن لا يمكن القول أبدا إن التحالف الاستراتيجي الممتد لعقود بين الطرفين سيتلاشى، أو إن البريطانيين لا يملكون الخيارات والأدوات اللازمة للحوار مع الديمقراطيين الأميركيين والتفاهم معهم في الاقتصاد والسياسة والأمن وغيرها من الملفات.

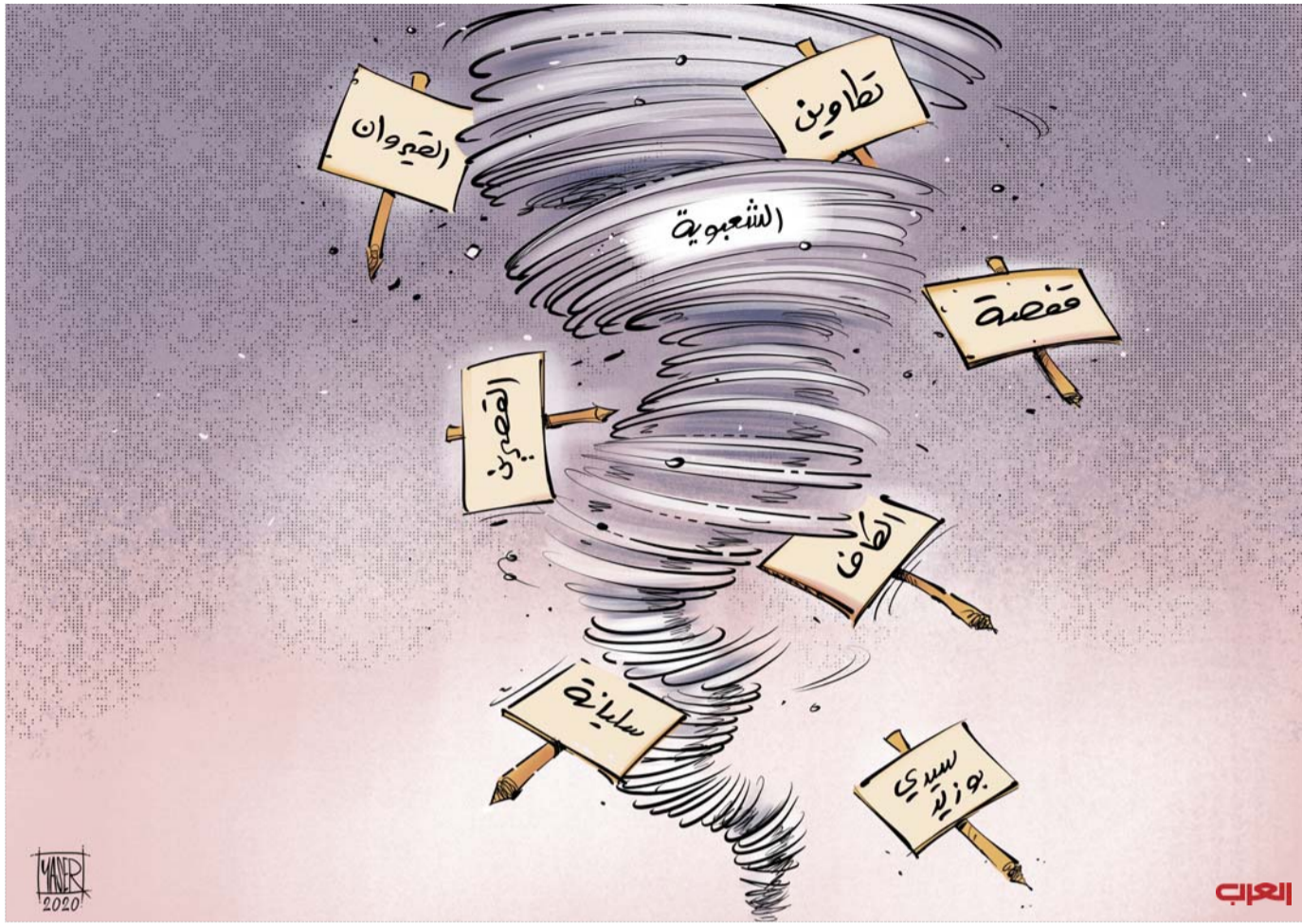
وسواء انتقاما من ترامب «الشرير» أو خوفا من بايدن «الطيب»، ما صدر من ردود فعل على الانتخابات الأميركية عكس حجم التأثير المتعاظم للولايات المتحدة في رسم السياسة الخارجية والداخلية لكثير من الدول. وهو ما يهش بفجاجة كل النظريات التي تدعي بأن العالم قد تغير وبات متعدد الأقطاب في القوة والنفوذ.

لا تزال الولايات المتحدة شرطي العالم ونظام السياسة الدولية، والبيت الأبيض هو بمثابة قمر القيادة. صحيح أن الريان يتغير كل أربع أو ثماني سنوات بحد أقص، ولكن الذين يصنعون السياسات الأميركية يستمرون لأكثر من ذلك. والتغيير في هذه السياسات لا يحلل توقيع شخص واحد وإنما أختام مؤسسات دولة عظمى.

وكان قرار المشيشي بتقديم تنازلات والرضوخ لشروط معتصمي الكامور مستودا بمواقف أغلب الأحزاب والكتل البرلمانية، والتي تساند أغلبها هذا الاعتصام لاعتبارات انتخابية وفي سياق المزايدة السياسية، دون أي قراءة لعواقب ذلك على الدولة ومستقبل العلاقة بين المناطق.

وظهر ممثلو اعتصام الكامور في شرائط فيديو يتحدون حكومات يوسف الشاهد وإلياس الفخفاخ وهشام المشيشي الذي أعلن منذ أسبوعين أن حكومته قد تضطر إلى فك الاعتصام بالقوة قبل أن يتراجع ويقبل بتحقيق مطالب تعجيزية سيكون مجبرا على تقديمها لمعتصمين في أماكن أخرى.

لم يكن المشيشي استثناء في الرضوخ لشروط المعتصمين، فمذ 2011 ما تزال أغلب مواقع إنتاج الفوسفات مغلقة، ما كبد البلاد



الشعبوية طريق ناعم لتفكيك الدولة

بهدف الضغط على الحكومة للحصول على امتيازات تضاهي ما حصلت عليه قطاعات أخرى. والنتيجة أن الدولة باتت رهينة لصراع القطاعات، خاصة في قطاع حكومي غير منتج، وأغلب الشركات التي تعود ملكيتها للدولة تعيش حالة كبيرة من الفساد وهدر المال العام، وترفض أي تدخل حكومي لإصلاحها. وبالمقابل تستمر في الضغط على الحكومة لتنفيذ زيادات في الرواتب والمنح وضخ أموال كثيرة لإنقاذ تلك الشركات (الخطوط التونسية، سكك الحديد والقطارات، شركة نقل تونس، شركات نطوية...).

وأغلب هذه التحركات تحتمي باتحاد الشغل، الذي بات بعد الثورة لاعب سياسيا، وساهم في صعود المطلبية القطاعية، فضلا عن تغذية الاعتصامات ذات البعد المناطقي، وهو كما الطبقة السياسية، يبحث عن عائدات سياسية لمواقفه بقطع النظر عن نتائج تلك السياسات في بلد يدار بعقلية الدول الاشتراكية في ستينات وسبعينات القرن الماضي، حيث يهيمن الفساد والبيروقراطية على القطاع العام.

لكن الأخطر في هذا المشهد هو أن الجميع يشتغل على تغذية فكرة الصراع بين القطاعات والمناطق ويتم توظيف الأوراق الممكنة في مسار هذه الشعبوية بما في ذلك ورقة البعد العشائري (العروشية)، وهو ما قد يقود البلاد إلى ثقافة ما قبل الدولة الوطنية، وهي الأرضية المثلى لتفكيك الدولة.

وقد تم الاستغلال قبل ذلك، وعلى نطاق واسع، على تفكيك أدوات القوة الناعمة لمثل الدولة على الالتفاف على رؤيتها في الإصلاح الاجتماعي (استهداف مدونة الأسرة) والتشكيك في مؤسسات والقضاء والجيش ومحاولات اختراقها وجرحها إلى مربع الصراع السياسي.

ويلعب الإعلام دورا مساعدا في مسار التفكيك خاصة بعد أن خرج من بعده المحافظ إلى حالة من فوضى البرامج والمشاريع المتناقضة وبات ساحة مشاريع التفتت من خلال اللعب على قضايا الجهويات في مجالات مثل الصحة والرياضة. لكن الأخطر أن برامج التفتت تجد ملعبها المثالي في مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الدولة بسبب هيمنة خطاب المظلومية والاستهداف الجهوي (الحقرة).

الاشتغال على تفكيك أدوات القوة الناعمة للدولة التونسية تم بالالتفاف على رؤيتها في الإصلاح الاجتماعي من خلال استهداف مدونة الأسرة والتشكيك في مؤسسات القضاء والجيش والصراع السياسي



خسائر كبيرة وحولها من بلد رابع في إنتاج الفوسفات إلى بلد مستورد. ومنذ أيام أشار جوهر بن مبارك، الذي فاوض مجموعات شبابية تغلق مواقع لإنتاج الفوسفات في ولاية قفصة زمن حكومة المشيشي، إلى وقوف نواب برلمانيين ونقابيين وراء هذه الإضرابات، وتحدث عن استفادة لوبيات فساد من هذا الإغلاق. ويعود السبب الرئيسي لسكوت الحكومات المتعاقبة عن إجبار المعتصمين على فك الإضرابات وتمكين الدولة من عائدات منتجات حيوية مثل النفط والفوسفات إلى الشعبوية التي يعتمدها السياسيون بمختلف أحزابهم لكسب ود الشارع بقطع النظر عن مخاطر ذلك على الدولة وتعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض أن السياسيين الجدد يبحثون لها عن حلول.

لم يخرج السياسيون الجدد إلى الآن عن منطق المعارضة الراديكالية التي تقف مهمتها عند الانتقاد وإطلاق البيانات الثورية الهادفة إلى كسب الأنصار. ولذلك حين حكمت أغلبها (إسلاميون وبين وسط اجتماعي) كان هدفها الأول توظيف إمكانيات الدولة المحدودة لإرضاء الشارع عبر المصادقة على اتفاقيات وتعهدات لا تحتملها إمكانيات البلاد، وخاصة تغرق المؤسسات بالاندادات العشوائية.

ولم يغادر هؤلاء مربع الرؤية اليسارية التقليدية التي تنظر إلى الدولة على أنها دجاجة تبيض الذهب، وأنها مطالبة بالتوظيف وتوفير الرفاه لكل الناس، وهي عقلية مستمدة من تجربة الدولة الوطنية في مرحلتها الأولى، حيث أظهر الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة حرصا خاصة على توظيف كل خريجي الجامعات ومنح الموظفين في كل القطاعات رواتب جيدة وعلاوات ومزايا بينها كويونات والبزوين والسيارات الإدارية ومنح التنقل خارج أماكن العمل.

وهذه الرؤية المثالية للدولة ما تزال تتحكم في أداء حكومات ما بعد الثورة، ووقع رؤساء تلك الحكومات ووزراؤها اتفاقيات كثيرة لا تتماشى مع قدرات الدولة تحت ضغط الإضرابات، ليس فقط من خلال انتداب الآلاف، ولكن الأخطر هو توقيع زيادات كبرى في الرواتب والمنح وتمكين قطاعات مثل المالية من فرص الحصول على نسب من عائدات الدولة التي تحصلها الوزارات.

وساعدت التنازلات التي قدمتها الحكومات المختلفة، في سياق الصراع السياسي، على تنافس بين القطاعات

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

فتح هشام المشيشي، رئيس الحكومة التونسية، بابا كبيرا أمام الجهات الفقيرة كي تبحث عن أوراق الضغط اللازمة لإجبار الحكومة على تحقيق مطالبها في التنمية، وذلك بعد أن قبل بضغط مجموعة من الشباب أغلقوا آبار نفط في ولاية تطاوين بالجنوب.

وقال المشيشي إن الاتفاق المعتمد في الكامور (ولاية تطاوين) سيُعتمد على كافة الولايات، وجاء هذا الاتفاق بعد أشهر طويلة من الإغلاق الذي استهدف منع إنتاج ونقل النفط، ما أدى إلى خسائر كبيرة لتونس التي تعيش أوضاعا اقتصادية صعبة في ظل محدودية منتجها من النفط والغاز، وصرف جزء كبير من موازنتها على الدعم الذي يوجه في الجانب منه على دعم المحروقات.

ويقوم هذا الاتفاق على إطلاق تعهدات حكومية بتوظيف المئات من الشباب الذي كان يمنع إنتاج النفط في وظائف وشركات غير منتجة كانت حكومات سابقة قد كونتها في سياق شراء السلم الاجتماعي (شركات البيعة والبستنة والحضائر التي توزع رواتب على الآلاف من الشباب الذين يقومون بأعمال هامشية).

ومباشرة بعد إعلان رئيس الحكومة عن الاتفاق، والتباهي بقدرة حكومته على حل ملف معقد استمر منذ 2016، تحركت مجموعات شبابية في الولايات الفقيرة (القيروان، القصرين، قفصة، الكاف، سيدي بوزيد، سليانة) من أجل تنظيم اعتصامات وإضرابات وقطع الطرق بين الولايات والمدن، فضلا عن وقف تنقل حركة النفط باتجاه الموانئ، وقطع تزويد بعض المدن الكبرى بالياه.

وكان قرار المشيشي بتقديم تنازلات والرضوخ لشروط معتصمي الكامور مستودا بمواقف أغلب الأحزاب والكتل البرلمانية، والتي تساند أغلبها هذا الاعتصام لاعتبارات انتخابية وفي سياق المزايدة السياسية، دون أي قراءة لعواقب ذلك على الدولة ومستقبل العلاقة بين المناطق.

وظهر ممثلو اعتصام الكامور في شرائط فيديو يتحدون حكومات يوسف الشاهد وإلياس الفخفاخ وهشام المشيشي الذي أعلن منذ أسبوعين أن حكومته قد تضطر إلى فك الاعتصام بالقوة قبل أن يتراجع ويقبل بتحقيق مطالب تعجيزية سيكون مجبرا على تقديمها لمعتصمين في أماكن أخرى.

لم يكن المشيشي استثناء في الرضوخ لشروط المعتصمين، فمذ 2011 ما تزال أغلب مواقع إنتاج الفوسفات مغلقة، ما كبد البلاد

